

2021

## الأنشطة الاقتصادية بساحل دكالة جنوب الجديدة: الأدوار والآثار السوسيو اقتصادية والبيئية

إبراهيم مدود

bmoudoud@yahoo.fr, كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب

محمد الحنفي

طالب دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، المغرب

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat>



Part of the [Geography Commons](#)

### Recommended Citation

الحنفي، محمد (2021) "الأنشطة الاقتصادية بساحل دكالة جنوب الجديدة: الأدوار والآثار السوسيو اقتصادية والبيئية", *Dirassat*: Vol. 23 : No. 2 , Article 9.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat/vol23/iss2/9>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Dirassat by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aarj.edu.jo](mailto:rakan@aarj.edu.jo), [marah@aarj.edu.jo](mailto:marah@aarj.edu.jo), [u.murad@aarj.edu.jo](mailto:u.murad@aarj.edu.jo).

## **الأنشطة الاقتصادية بساحل دكالة جنوب الجديدة: الأدوار والآثار السوسيو اقتصادية والبيئية**

**إبراهيم مدود**

أستاذ باحث، شعبة الجغرافيا،

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة ابن زهر، أكادير

**محمد الحنفي**

طالب دكتوراه

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة ابن زهر

### **ملخص :**

يمكن للنشاط الفلاحي أن يتعايش مع الممارسات الاستجمامية في مجالات قروية، حيث تتعاقب هذه الأنشطة حسب الفصول في إطار تكاملي، وسنحاول في هذا المقال انطلاقا من دراسة ميدانية لساحل دكالة، الوقوف على مختلف التحولات المجالية التي شهدتها هذا المجال منذ ثمانينيات القرن الماضي، بعد ما شهد حقبا من تراجع الموارد الطبيعية، خصوصا المائية منها، بالإضافة إلى تقلص المجال الفلاحي لفائدة التمدن وأنشطة أخرى.

فالسياسات الفلاحية لسنوات السبعينيات والثمانينيات، ساعدت على تنمية القطاع من أجل التصدير، والذي سيعرف تأزما بعد التغييرات التي حدثت في الاتحاد الأوروبي، من خلال توسعه وتغير سياساته تجاه الصادرات الفلاحية

المغربية، بالإضافة إلى تحديات العولمة التي أصبحت تفرض شروطاً صعبة على مستوى تسويق المنتجات الفلاحية.

وستظهر وإلى جانب الأزمة الوظيفية لهذا المجال، بوادر تنمية مجالية أخرى لفائدة أنشطة ترفيهية مختلفة نشأت خلالها بعض الوجهات السياحية الصاعدة إلى جانب القطب الكبير للجديدة، كسيدي بوزيد والوليدية وسيدي عابد، والتي عرفت إقلاعا بعد سنة 1980، حيث سيسهم القطاع السياحي من خلال مجموعة من الأنشطة الترفيهية كالمطعمة والفندقة وكراء الدور المفروشة... إلخ، في تنشيط الاقتصاد المحلي وتشغيل الساكنة المحلية.

ورغم انعكاساتها التنموية على الاقتصاد المحلي، إلا أن الاقتصاديين السياحي والفلاحي يعرفان تحديات تنموية عديدة، تتجلى بصفة أساس في الطابع الموسمي وتراجع الموارد المائية وتدهور الوسط الطبيعي، مما سيؤثر على مستقبل التنمية المحلية في ظل تنامي ظاهرة كالهجرة الطاردة بالمجال.

#### Abstract:

Our present study looks at a region that has been undergoing transformation since the 1980s, following the deterioration of resources, especially water, and the shrinking of agricultural space to the detriment of urbanization and others.

The national agricultural policies of the 70s and 80s favored the expansion of the agricultural sector in our study area, in favor of export production, which the changes at the level of the European Union, hit hard. .

of the area and the future of its functions.

**Keywords:** Agriculture, tourism, development policy, rural space, sustainable development, spatial function.

## مقدمة :

أسهمت المؤهلات الفلاحية التي يتوافر عليها ساحل دكالة في تسريع وتيرة التحول المجالي، من الزراعات المعيشية إلى التسويقية، وكان للسياسات الفلاحية بعد الاستقلال دور كبير في مسلسل التحديث الفلاحي بهذا المجال الريفي، حيث أصبح ساحل دكالة من ضمن المجالات الفلاحية الاطلنتية، التي أسهمت في مسلسل التنمية الفلاحية الذي تبناه المغرب بعد الاستعمار، والمعتمد على دعم وتشجيع الزراعة التصديرية.

وأدت هذه العوامل إلى تكثيف الاستغلال الزراعي، الذي تمثل في فلاحه الطماطم الموجهة للتصدير منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، في سياق انفتاح الفلاحة المغربية على السوق الدولية والتي نتجت عن توقيع المغرب على مجموعة من الاتفاقيات الدولية.

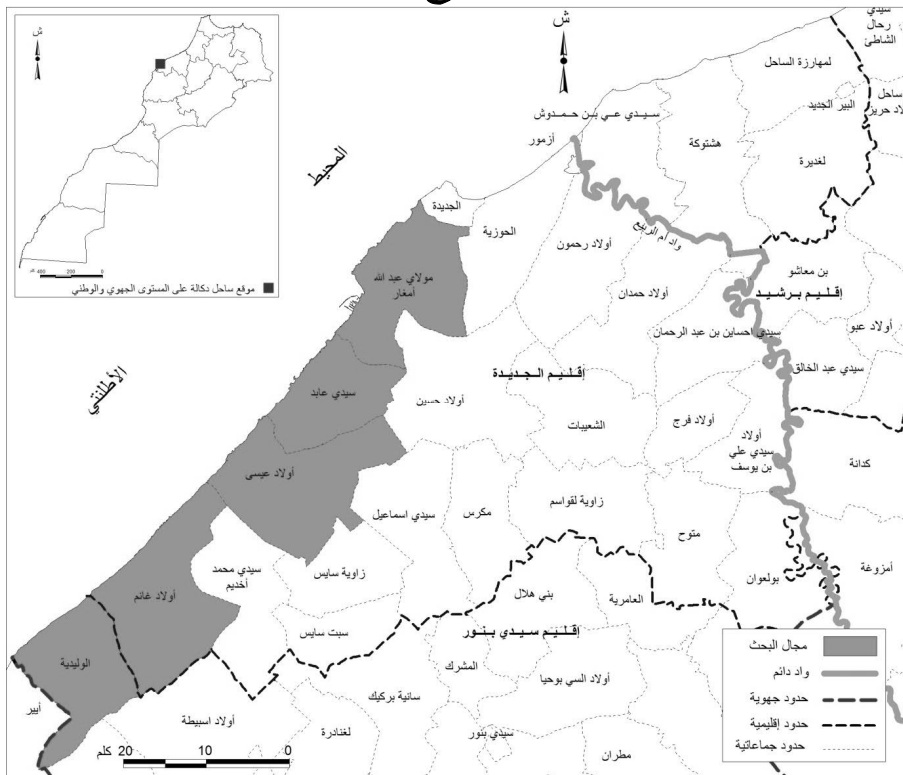
لكن هذه الفترة لم تدم طويلا، حيث دخلت الصادرات الفلاحية المغربية بعد منتصف الثمانينيات، مرحلة جديدة تتميز بتعدد العراقيل الخارجية وتراجع الامتيازات والمكتسبات التي خولتها الاتفاقيات السابقة، من خلال ظهور شروط جديدة أصبحت تعقد عملية التصدير، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة بالسوق الأوربي، وتفاقم المشاكل المرتبطة بالإنتاج على المستوى الداخلي كتراجع خصوبة التربة، وتراجع الفرشة المائية، وتقلص المساحة الزراعية وصعوبة توسيعها.

وقد عرفت بعض الأنشطة الاقتصادية كالسياحة الشاطئية، تطورا ملحوظا تزامنا مع تراجع الاستغلال الزراعي بعد منتصف ثمانينيات القرن الماضي، حيث

لم يعد النشاط السياحي مقتصرًا خلال هذه الفترة على شاطئ الجديدة، بل بدأت بعض المحطات الشاطئية الأخرى تعرف توسعا متواصلًا بفعل نمو الأنشطة السياحية والاقتصادية، وهو ما انعكس إيجابًا على الاقتصاد المحلي ببعض المراكز الساحلية كالوليدية وسيدي بوزيد وسيدي عابد، إلا أنه -رغم الدينامية التي يعرفها القطاع- مازال الاستقطاب السياحي يعرف مجموعة من الاكراهات التنموية، سواء ما يتعلق منها بالجوانب السوسيو اقتصادية أو تدهور الوسط الطبيعي والموارد البيئية.

ينتمي ساحل دكالة إلى جهة الدار البيضاء سطات، و يضم المجال الساحلي الذي يدخل ضمن إقليمي الجديدة وسيدي بنور، على مسافة تقارب 150 كيلومترا، من الوليدية التي تمثل الحدود الجهوية مع جهة مراكش آسفي في الجنوب، إلى الجماعة الترابية المهارزة الساحل في الشمال، باعتبارها حدودا إقليمية بين الجديدة وبرشيد. وتدخل منطقة بحثنا ضمن الشريط الساحلي الواقع جنوب مدينة الجديدة، وتتشكل من خمسة جماعات ترابية، أربعة منها تابعة لإقليم الجديدة، وهي أولاد غانم، و أولاد عيسى، وسيدي عابد، ومولاي عبد الله أمغار، بالإضافة إلى الجماعة الترابية الوليدية التي تنتمي إلى إقليم سيدي بنور، وتمثل بذلك المنفذ الساحلي الوحيد لهذا الإقليم على المحيط (الخريطة 1). ويعد هذا الشريط الساحلي الذي يمتد على مسافة تقارب ثمانين كيلومترا، مجال استغلال فلاحي وسياحي هامين بفضل المنخفض الولجي ووجود مجموعة من الشواطئ الرملية والأوساط الرطبة.

## الخريطة (1): موقع ساحل دكالة



المصدر: إنجاز شخصي بالإعتماد على خريطة التقسيم الجهوي لسنة 2015

## دور الفلاحة السقوية في التحولات المجالية بولجة دكالة

### عوامل تطور المشهد الزراعي من الإنتاج البوري إلى المسقي

تعتبر الوجة وعاء لجل التحولات الفلاحية بساحل دكالة، وتتمثل في منخفض طولي ضيق مجاور للبحر محصور بين الجرف الميت من جهة الشرق والكثيب الرملي الذي يفصله على المحيط من جهة الغرب، ويمتد هذا المجال من شمال آسفي، إلى حدود منطقة الجرف الأصفر جنوب الجديدة (محمد محي الدين، 1998).

وتتميز الوجة بتربة رملية دقيقة توفر لها تهوية كبيرة، وتستفيد بذلك من رطوبة البحر التي تصلها باستمرار عن طريق الرذاذ البحري. ومن أهم العوامل التي ساعدت على التكثيف الفلاحي بهذا المجال نذكر :

أهمية الفرشة المائية القريبة من السطح، كإحدى مؤهلات الاستغلال الزراعي بالوجة والتي لا تتجاوز 15 مترا، مما يفسر سهولة استغلالها ( KAID RASSOU K, 2009)؛

أهمية الاستثمار المالي والبشري في إدخال التكنولوجيا الحديثة والزراعات الجديدة؛ عامل التوجيه والاستفادة من المؤثرات الرطبة الآتية من المحيط الاطلنطي؛ طول فترة التشميس مع بداية الاعتدال الربيعي الذي يتوافق مع الزيادة في مدة النهار، مما يعمل على تسريع وتيرة تهيئ الثمار للجني بالنسبة للبواكر؛ القرب من الأقطاب الحضرية والأسواق الكبرى والموانئ كالدار البيضاء والجرف الأصفر.

### دور السياسات الفلاحية بعد الاستقلال في تحديث الإنتاج الزراعي

كان للمخططات الفلاحية دور هام في توسع زراعة البواكر بالسواحل الاطلنطية الوسطى الممتدة بين سلا وأكادير، والتي ركزت على دعم الزراعات التصديرية بنسبة 45% ابتداء من المخطط الخماسي 1977/1973، حيث كان الهدف هو تخطي عتبة 380000 طن من البواكر، خصوصا منها الطماطم في أفق منتصف الثمانينيات (بلقاضي أحمد، 2004)، لمحاولة برمجة الإنتاج مع متطلبات

السوق الأوروبية، وبذلك فقد تمكن ساحل دكالة من التأقلم بشكل سريع مع انفتاح الإنتاج الفلاحي المغربي على الأسواق الخارجية، حيث بلغت كمية التصدير ما يعادل 58% من الإنتاج المحلي سنة 1988 (JAMAL A, 2000)، متفوقا آنذاك على أكبر المجالات الفلاحية في زراعة الطماطم كسهل سوس ماسة، الذي لم يتجاوز 32% من الكمية المصدرة في هذه الفترة (ORMVASM, 2017).

وقد عرفت وتيرة الإنتاج والتصدير استمراريته إلى حدود أواخر التسعينيات من القرن الماضي، لينطلق بعد ذلك مسلسل التراجع الذي ارتبط بمجموعة من العوامل، أبرزها تقلص نسبة الصادرات الفلاحية في اتجاه السوق الأوروبية، بالإضافة إلى ظهور بعض المشاكل المرتبطة بالإنتاج.

### 3. عوامل وتجليات تراجع الإنتاج الزراعي

#### 1.3. العوامل المساهمة في التراجع الزراعي

##### 1.1.3. تقلص حصة التصدير

ارتبط الإنتاج الزراعي بالشريط الوجيه لساحل دكالة بالتصدير، الذي انخرط فيه المغرب منذ منتصف ستينيات القرن الماضي، عبر تجديد الهياكل المؤسسية التي تسهر على تسيير عمليتي الإنتاج والتصدير، وذلك من خلال تعويض المكتب الشريف للتصدير بمكتب التسويق والتصدير (OCE) سنة 1965. إلا أن الصادرات الفلاحية المغربية ستواجه مجموعة من الصعوبات بالسوق الأوروبية بعد منتصف الثمانينيات، وذلك نتيجة للتوسع الذي عرفه الاتحاد الأوروبي الذي ضم دولا من حوض البحر الأبيض المتوسط لها إمكانات طبيعية شبيهة بالمغرب



كإسبانيا، التي شكل التحاقها بدول الاتحاد بداية لمعارضة المصالح الفلاحية للمغرب، من خلال تراجع امتيازات التصدير التي منحتها الاتفاقيات السابقة وبروز مجموعة من الصعوبات، التي أصبحت تميز سير المفاوضات المتعلقة بالشق الفلاحي بين المغرب والاتحاد الاوربي، التي زاد من حدتها وجود سياسة فلاحية مشتركة لهذا التكتل الاقتصادي.

وسعى المغرب أمام كل هذه التحديات صيانة مكتسباته الفلاحية بالسوق الأوربية بطرق مختلفة، حيث قام سنة 1986 بتوقيع اتفاقية مع إسبانيا كان من وراءها تسهيل عبور شاحنات السلع بين البلدين، والهدف من ذلك هو ضمان آفاق أوسع للصادرات الفلاحية المغربية نحو بعض دول أوربا الشرقية والدول الإسكندنافية، بالإضافة إلى استخدام آليات أخرى للضغط على الطرف الأوربي، ومنها اتفاقية الصيد البحري (بلقاضي أحمد، 2004).

لكن دخول هذه الدول بشكل تدريجي إلى الاتحاد الأوربي، سيخضع وارداتها الفلاحية من المغرب للقوانين والاتفاقيات الجديدة التي تجمع المغرب بهذا التكتل الاقتصادي منذ سنة 1996، أي عبر اتفاقية الشراكة الثانية التي أعطت الضوء الأخضر للصادرات الفلاحية المغربية (بلقاضي أحمد، 2004)، لكن شريطة أن تتميز بتنافسية قوية، بالإضافة إلى الانخراط في مسلسل العولمة، الذي أصبح يفرض على الدول المستوردة اعتماد نظام جديد للتبادل يقضي بالالتزام بالمحافظة على البيئة، وعدم إلحاق أضرار بصحة المستهلك.

وشكلت هذه التحولات تغييرا في الهياكل التقليدية في مسلسل تصدير المنتجات الفلاحية بالمغرب، كان انعكاسها واضحا بشكل متفاوت على مجالات الإنتاج والتصدير على المستوى الوطني، وأمام هذه الوضعية لم يتمكن الفلاحون الصغار بساحل دكالة من الاستمرار في نشاطهم في ظل النظام الجديد للتسويق والتصدير، بفعل صغر المساحة الزراعية ومحدودية وسائل الإنتاج، وأصبح مآلم هو التخلي بشكل تدريجي عن الزراعات التصديرية، والتوجه نحو الزراعات الموجهة للسوق الداخلي والزراعات الحولية أو تغيير نشاطهم. أما الفلاحون القادرون على الاستمرار في النظام الجديد للإنتاج والتصدير، فأصبحت تستقطبهم منطقة سوس التي استفادت بشكل كبير من هذا النظام.

### صعوبة توسيع المساحة الزراعية

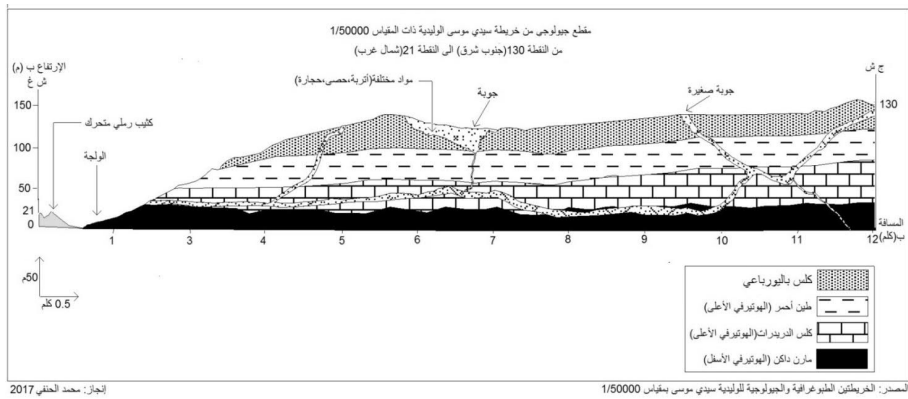
تعد البروزات الصخرية الكلسية ميزة أساس بالمشهد الجغرافي بساحل دكالة، وتنتشر فوق الجرف الميت في عالية المجال الولجي، حيث تعتبر إحدى المظاهر التشكالية التي يقوم بها الكارست<sup>1</sup>، إذ يعرف السطح سيادة قشرة كلسية باليورباكية غير مكسوة بالتربة، نظرا لوجود بعض الأشكال الكارستية المتمثلة في الجوبات المتكونة في القطاع الصخري عن طريق الإذابة السطحية، التي تنشط في الصخور الرسوبية كالكلس بعد تعرضها لمياه التساقطات (الشكل 1).

وعملت هذه الجوبات على تعرية السطح بتسريب الأتربة عبر الشقوق والممرات الكارستية إلى داخل القطاع الصخري (الشكل 1)، كما يساعدها في

<sup>1</sup> الكارست : هو نوع من التشكل يرتبط بالصخور الرسوبية كالكلس التي تتميز بخاصيتي النفاذية والإذابة بواسطة الماء، حيث يعمل الكارست على تنشيط الجريان الباطني عبر قنوات باطنية تكونت نتيجة عملية ذوبان الصخور.

ذلك أيضا الجريان السطحي الذي سرعان ما يتحول إلى جريان باطني مستغلا وجود هذه الأشكال الكارستية، ليعمل على حمل مختلف مواد السطح إلى داخل القطاع الصخاري، وبالتالي، فقد تصل هذه المواد بفعل الجريان الباطني إلى الولجة في السافلة، وهذا ما يفسر غنى المجال الولجي بالأتربة الآتية من المجال الهضيبي في العالية.

### الشكل (1): مقطع جيولوجي للأثر التشكالي السطحي لظاهرة الكارست



ويبعد عراء السطح من الأتربة من بين العراقيل التي تحد من توسع المشهد الزراعي بساحل دكالة، لاسيما أمام المشاكل التي تحيط بالإنتاج الزراعي بالولجة كتراجع مردودية التربة بفعل كثافة الاستغلال، إضافة إلى مجهرية الملكية الزراعية وعدم إمكانية توسيعها حيث تصطدم بالبحر من جهة الغرب وبالجرف الميت من الشرق، وفي هذه الحالة يبقى الصعود إلى عالية الجرف الميت وبالساحل الداخلي، أحد الحلول التي ابتكرها الفلاح المحلي والتي كان دافعها الأساس، هو زيادة الإنتاج الفلاحي للاستجابة لمتطلبات التصدير في السابق.

لكن الوضع الحالي الذي يطبع الإنتاج الزراعي المحلي، لا يمكن أن يشكل دافعا لاستصلاح الأرض في ظل التوجه الجديد الذي انخرط فيه الفلاح بعد توقف التصدير، والمعتمد على إنتاج زراعي خفيف يتكون من الزراعات العلفية والبورية كالحبوب والقطاني، مما يجعله يظل خارج إطار المنافسة.

إن غياب حافز الطلب على الإنتاج الفلاحي وضعف السوق الداخلي، كلها عوامل لا تشجع الفلاح على استثمار رؤوس أموال مهمة في استصلاح المجال الصخري، وتحويله إلى أرض صالحة للزراعة، خصوصا أمام الوضعية العقارية لمعظم الساحل الصخري لدكالة، والتي هي عبارة عن أراضي المجموع تستغل بشكل جماعي يحكمه مبدأ التناوب بين أعضاء القبيلة أو الجماعة السلالية ولا تسمح بالتملك أو بالاستغلال الفردي، وتعتبر هذه العوامل المتمثلة في تعدد الأوضاع العقارية، وسيادة أشكال التدبير القائمة على مبدأ العرف، من بين العراقيل الكبرى التي تعترض مسلسل الإعداد الزراعي.

يشكل تراجع مردودية الأرض عاملا محوريا في تراجع الإنتاج الزراعي بساحل دكالة، التي تشكل في نظر الفلاح المحلي عاملا مهما في التراجع الذي يشهده الاستغلال الزراعي بشكل عام، ذلك أن أغلبية الفلاحين يرجعون ضعف خصوبة التربة إلى تكثيف استعمال الأسمدة والمبيدات التي تطلبتها زراعة الطماطم في السابق (البحث الميداني، 2016)، إضافة إلى عدم تناوب المزروعات داخل الدورة الزراعية الذي ميز هذه الفترة، والاقتصار على الزراعات التسويقية التي يعتمد نظام إنتاجها على السقي المتكرر، والذي أدى إلى غسل التربة من المواد العضوية.

### 3.1.3. نزول مستوى الفرشة المائية

يقوم نظام السقي بساحل دكالة بشكل كلي على مياه الفرشة عن طريق استغلال الآبار، وعمل تطور الزراعات المسقية خصوصا الخضروات منها بعد النصف الثاني من القرن العشرين، على زيادة وتيرة استغلال مياه الفرشة الساحلية، وأدت هذه الوضعية أدت إلى تضاعف كمية مياه السقي التي يتم ضخها سنويا بحوالي 3 مرات ما بين سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، إذ انتقلت من 50 مليون م<sup>3</sup> إلى ما يعادل 150 مليون م<sup>3</sup> (MAANAN M, 2013).

وتعد طريقة الري المتمثلة في السقي الانجذابي، التقنية الأساس للسقي طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، وكانت أحد أساليب الاستغلال التي أثرت بشكل سلبي على مياه الفرشة، بحيث إن كمية المياه التي يحتاجها سقي هكتار واحد من المزروعات السقوية، تمثل فيها نسبة المياه الضائعة ما يعادل 27% (MOUABID J, 2002).

وفي ظل غياب تام للجريان السطحي، فإن حجم الوارد السنوي من المياه على الفرشة المائية والذي يقدر بـ 5 مليون م<sup>3</sup>، يبقى غير كاف لسد احتياجات القطاع الفلاحي لوحده من المياه، حيث إن المساحة الإجمالية من المزروعات المختلفة تناهز 1791 هكتارا تتطلب ما يعادل 11661223 م<sup>3</sup> من المياه، مما يجعل الموازنة المائية على مستوى الفرشة تسجل عجزا سنويا يقدر بـ 6661223 م<sup>3</sup> (MAANAN M, 2013).

وتوضح مقارنة هذه المساحة من الزراعات السقوية بمتطلباتها من مياه السقي إبان منتصف الثمانينيات، أن التكتيف الزراعي قام في السابق على الفرشة المائية

الموروثة، مما أدى إلى تراجع مستوى المياه بالآبار، وأسهم في تكريس وتيرة التراجع هاته، أن الفرشة المائية أصبحت تسجل عجزا مستمرا على مستوى استفادتها السنوية من التساقطات المطرية.

إن جل الدراسات التي تناولت ساحل دكالة، والتي اعتمدت على الإحصائيات الفلاحية التي تقدمها المؤسسات المهتمة بالقطاع في فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، قد حددت عمق الآبار في 70 مترا كعدل أقصى، والهدف من استحضار هذا المعطى هو مقارنته بالوضعية الحالية للفرشة المائية التي تصل إلى عمق 100 متر (البحث الميداني، 2016)، في عالية المجال الولجي فوق الجرف الميت، الذي أصبح يشهد تركزا متواسلا للآبار الموجهة للسقي على حساب المجال الولجي خصوصا بعد تفاقم مشكل ملوحة المياه ابتداء من ثمانينيات القرن الماضي.

## 2.3. تجليات التراجع الزراعي

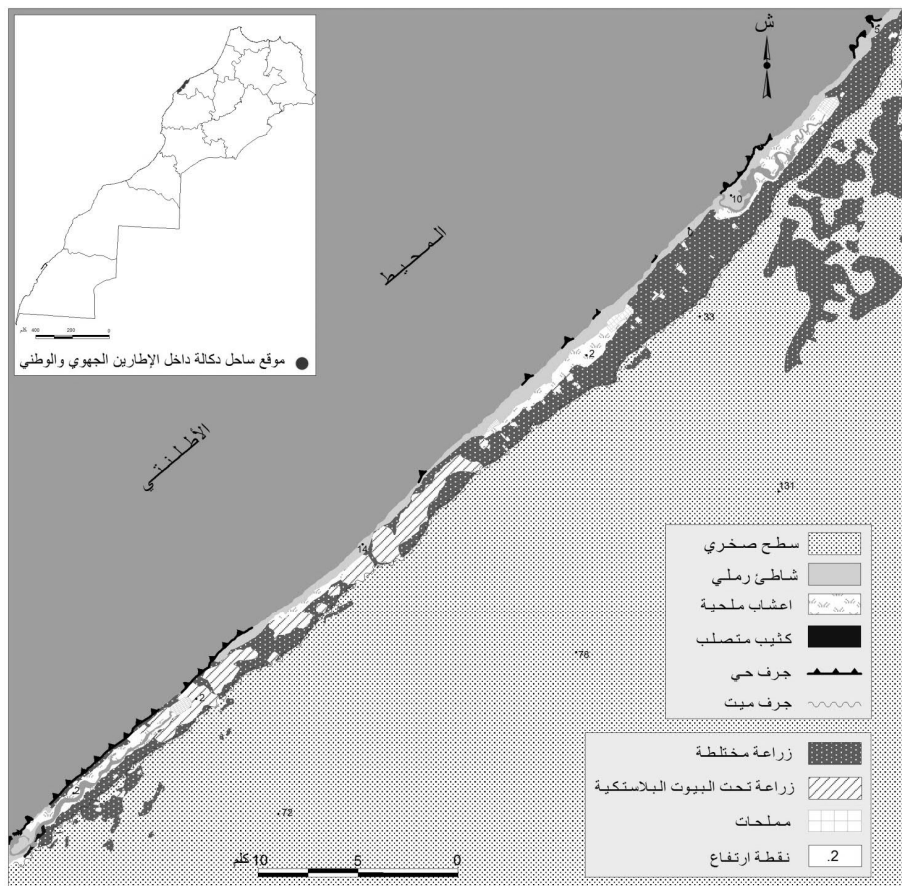
### 1.2.3. اختفاء زراعة البيوت البلاستيكية

شكلت زراعة البيوت البلاستيكية عاملا مهما من عوامل الإنتاج الفلاحي بالولجة تزامنا مع الموسم الفلاحي لسنة 1986، إذ تركزت معظم المساحة المغطاة بالشريط الولجي للوليدية (الخريطة 2)، الذي احتضن لوحده ما يقارب 35% من مجموع المساحة المغطاة بالبيوت البلاستيكية بساحل دكالة (MOUABID J, 2002).

ويلاحظ بأن انتشار الزراعات المحمية بهذا الشريط الساحلي في ثمانينيات القرن الماضي، قد تميز بعدم التكافؤ على مستوى توزيعه المجالي، بحيث اقتصر، من

جهة، على الجزء الجنوبي لعوامل طبوغرافية تتعلق باتساع المنخفض الولجي، الذي يتقلص في اتجاه الشمال إلى أن يختفي تماما شمال سيدي عابد، كما أن تقلص الولجة في الشمال يرافقه وجود مساحات شاسعة تحتلها الممرجات والمستنقعات المالحة وأحواض استخراج الملح (الخريطة 2)، وهو ما تحكم في البنية العقارية للأراضي الزراعية، ويعتبر كذلك مفسرا لمحدودية انتشار زراعة البيوت البلاستيكية التي يتطلب تجهيزها مساحات كافية. ثم إن عدم توسع زراعة البيوت المغطاة فوق الجرف الميت في هذه الفترة رغم كثافة الاستغلال الزراعي، يعود إلى توافر مجموعة من العوامل المساعدة آنذاك بفعل حادثة الزراعات كخصوبة التربة بالولجة وقرب الفرشة المائية، مما شجع الفلاح المحلي على إقامة البيوت المغطاة بالولجة لأنه كان يعتبرها مجال إنتاجه الرئيس الذي يوفر له جودة الإنتاج ويضمن له أيضا تواجدا مستمرا في السوق طيلة السنة، في حين كان الدافع لاستصلاح مساحات إضافية في العالية هو تنوع منتوج الطماطم عن طريق إقامتها بالحقول المكشوفة، بالإضافة إلى إقامة بعض الزراعات الحريفية بعد ذلك كالجزر والبطاطس التي توجه للأسواق الجهوية بالخصوص. إن كل هذه العوامل تفسر الغياب شبه الكلي لزراعة البيوت البلاستيكية أو الزراعة المحمية في عالية الجرف الميت في فترة الثمانينيات (الخريطة 2).

## الخريطة (2): توزيع المساحة الزراعية عن طريق البيوت البلاستيكية بولجة دكالة سنة 1986



المصدر : الخريطتين الطوبوغرافيتين للجديدة والولاية سيدي موسى بمقياس 1/50000 صور GOOGLE EARTH لسنة 1986 إنجاز : محمد الحنفي، 2017

وتعتبر أواخر التسعينيات مرحلة فاصلة مع عهد زراعة الدفيئات بساحل دكالة، حيث كانت بداية القرن الواحد والعشرين بمثابة إعادة تشكيل للمشهد الزراعي، الذي أصبح يعتمد بشكل كلي على الزراعة المكشوفة (الخريطة 3)، وبذلك أصبح

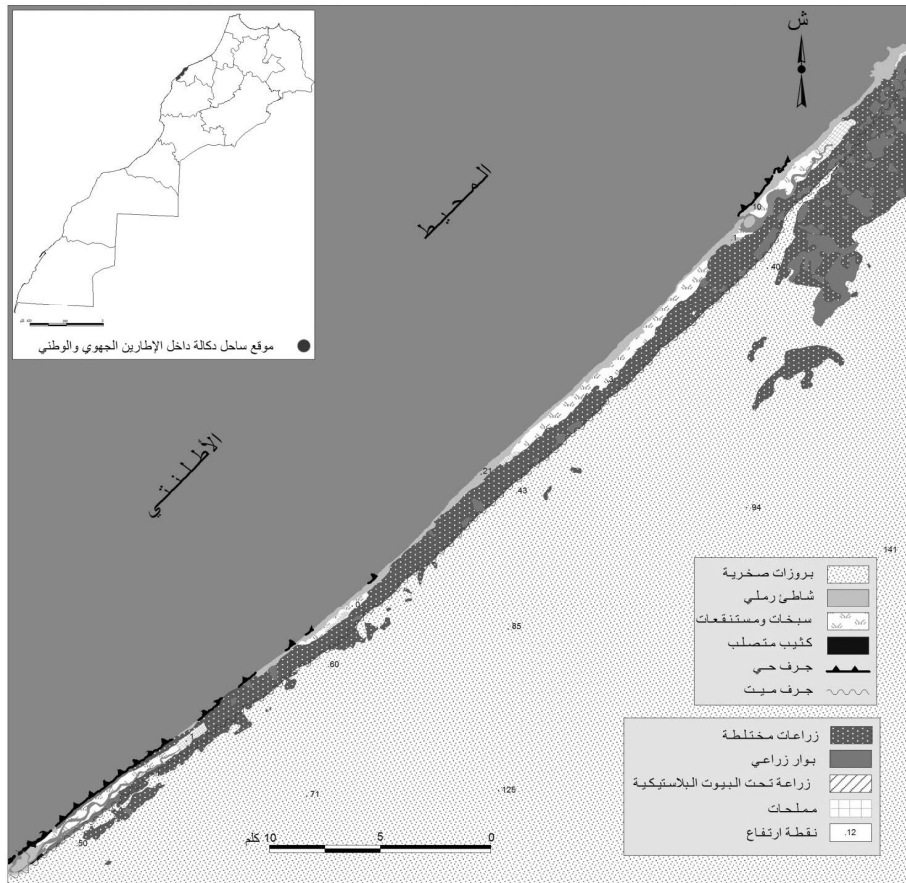


منتوج الطماطم يقتصر على فترة معينة من السنة لا تتجاوز أواخر فصل الربيع ونهاية فصل الصيف.

وأصبحت الدورة الزراعية تعرف تنوعاً بين منتوجات سقوية وأخرى بورية، كما أسهم تراجع الفرشة المائية وملوحتها وتراجع مردودية الأرض الزراعية في ظهور البوار الزراعي والذي يمثل بدوره في مجموعة من الأراضي الزراعية المهجورة، سواء بشكل نهائي أو تستغل عن طريق الزراعات الحولية كالحبوب والقطاني.

ويظهر من خلال الدراسة الميدانية وتحليل الصور الجوية لسنة 2016، أن تأثير البوار الزراعي على السطح الصخري في العالية أكثر منه على المنخفض الولجي (الخريطة 3)، ويفسر ذلك بعودة الفلاح المحلي من جديد إلى الوجلة لمحاولة التقليل من كلفة الإنتاج المرتفعة بالسطح الصخري في العالية بحكم ما يتطلبه الأمر من استصلاح للمساحة الزراعية، وكذا عمق الفرشة المائية التي تحتاج إلى استثمارات مهمة سواء على مستوى حفر الآبار أو ضخ المياه، مما فرض على الفلاح الاقتصر على استغلال المنخفض الولجي الذي يلائم إمكانياته المحدودة نظراً لما يتميز به من صغر حجم الاستغلاليات الزراعية، وقرب الفرشة المائية للسطح.

### الخريطة (3) : وضعية المشهد الزراعي بولجة دكالة سنة 2016



المصدر : الخريطتين الطوبوغرافيتين الجديدة والولاية بمقياس 1/50000 + صور GOOGLE EARTH لسنة 2016 + البحث الميداني، 2016 إنجاز : محمد الحنفي، 2017

إن التحول الذي شهدته بنية الإنتاج الزراعي من إنتاج رأسمالي إلى إنتاج معاشي، جعل من الزراعة باعتبارها نشاطا رئيسا غير كافية لتغطية المتطلبات المعيشية للفلاح، الذي اتجه نحو ممارسة أنشطة أخرى موازية.

### 2.2.3. الفلاح بولجة الوليدية: نحو ممارسة أنشطة غير فلاحية

رغم كون الزراعة نشاطا رئيسيا لدى ساكنة المجال الريفي بساحل دكالة، إلا أن الفلاح المحلي التجأ إلى ممارسة أنشطة أخرى سواء الفلاحية منها أو الحرفية، نتيجة الأسباب المذكورة سابقا، والذي فرض عليه تنوع مصادر دخله لتعويض ضعف مردودية الإنتاج الزراعي، وعدم كفاية الأرباح المحصلة من الاستجابة للمتطلبات المعيشية، حيث أن 76% من الفلاحين لا تتجاوز أرباحهم من الزراعة 20000 درهم سنويا، إضافة إلى 20% من الفلاحين تتراوح أرباحهم السنوية ما بين 30000 و60000 درهما (البحث الميداني، 2016).

يعتبر هذا الوضع الذي غير نسبيا من تراتبية الأنشطة داخل الهرم الفلاحي، مؤشرا هاما لتجسيد مردودية الإنتاج الزراعي، الذي بات لا يختلف مردوده عن الأنشطة الفلاحية الأخرى، التي كانت تصنف إلى عهد قريب ضمن الأنشطة الثانوية للفلاح كتربية الماشية، الذي يتسم بالقلة على مستوى حجم القطيع، حيث لا يتجاوز متوسطه 10 رؤوس بالنسبة للأغنام و6 رؤوس بالنسبة للأبقار. ثم إن الفلاح المحلي اتجه بشكل جدي نحو تربية الماشية، التي أصبحت بالنسبة له نشاطا فلاحيا أساسيا وأكثر ضمانا للأرباح، خصوصا على مستوى تسويق الحليب والتسمين، ذلك أن 45% من الفلاحين، تتراوح أرباحهم السنوية من تربية الماشية ما بين 10000 و60000 درهما سنويا (البحث الميداني، 2016).

وفرت وضعية التخفيف الزراعي هاته، والتي حولت التشكيلة الزراعية لصالح الزراعات المعيشية والعلفية- على الفلاح وقتا إضافيا كان يقضيه في الحقل، حيث

عمل على استثماره في الاشتغال كياوم في الزراعة لدى الاستغاليات الكبرى، ذلك أن 36% من الفلاحين تخلوا عن الإنتاج الزراعي وأصبحوا عبارة عن أجراء، ويتحولون أحيانا إلى ممارسة التجارة والصيد البحري في فترات معينة من السنة، مما يوضح كذلك بأن من بين عوامل تراجع النشاط الزراعي هو امتصاص الملكيات الكبرى رغم قلتها للملكيات الصغرى، وبالتالي تركز عوامل الإنتاج الفلاحي في أيدي فئة قليلة من الفلاحين.

### 3.2.3. تزايد ظاهرة نزوح الساكنة المحلية

أظهرت نتائج البحث الميداني لسنة 2016 بأن الهجرة التي شملت ساحل دكالة بعد تراجع الإنتاج الزراعي أواخر القرن العشرين، تكمن في هجرة فردية مؤقتة شملت فئة الشباب أو المتزوجين الذين يتركون عائلاتهم في أماكن سكنهم، ويمثلون ما يعادل 91% من الساكنة المحلية (البحث الميداني، 2016).

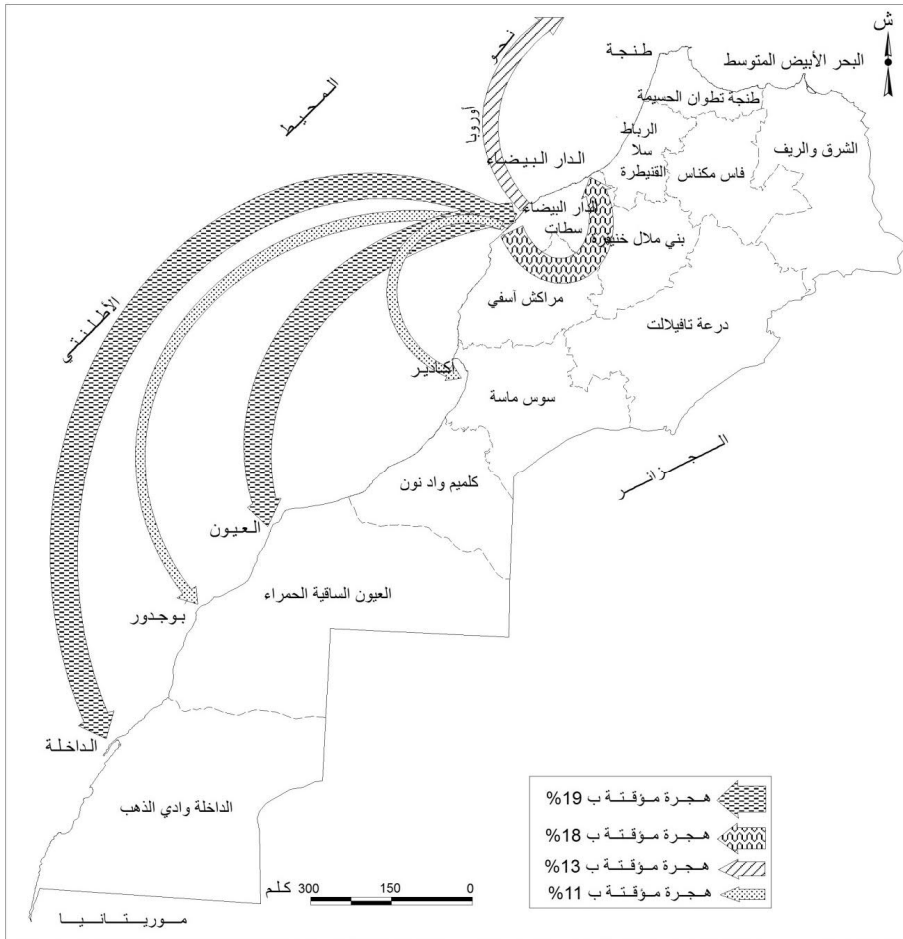
اتجهت تيارات الهجرة المنطلقة من ساحل دكالة بنسبة كبيرة نحو الجنوب، حيث أن 60% من المهاجرين يقصدون مدن الجنوب المغربي أو يتوقعون بسهل سوس للعمل في القطاع الفلاحي، ذلك أن ما يعادل 49% من الفئة النشيطة تقصد المدن الجنوبية الساحلية كالعيون وبوجدور والداخلة، ويفدون بشكل مباشر من دكالة إلى أماكن عملهم بالموانئ التقليدية في أسطول الصيد التقليدي (الخريطة 4).

أما بالنسبة للفئة النشيطة التي تتوقف في سهل سوس والتي تهم العمال الفلاحيين بالخصوص، إذ يمثلون 11% من الساكنة المغادرة لساحل دكالة (الخريطة 4)، حيث إنهم ينفردون بخاصية تميزهم عن الفئة الأولى، حيث يصلون

إلى سوس بعد المرور عبر مجموعة من المحطات، ويمكنون بكل واحدة منها مدة قصيرة خاصة بالمراكز الحضرية القريبة من دكالة، ويزاولون بها أنشطة تشمل قطاعات مختلفة كالعمل في أورش البناء وممارسة بعض الأنشطة غير المهيكلة.

وأشار الأستاذ محمد بوشلخ في هذا الصدد، إلى أن هؤلاء العمال الفلاحيين المتوجهين إلى سوس، يقصدون قبل ذلك الأقطاب الحضرية المجاورة كالدار البيضاء نظرا لثقلها الاقتصادي، إضافة إلى بعض المدن الأخرى كالجديدة وآسفي ووسطات والقنيطرة، حيث تعتبر هذه المدن مجالات مستقطبة لعمال أرياف دكالة وعبدة والشاوية بشكل خاص. وبالتالي، فإن هذه المدن قد تراجع استقطابها للسكان الريفية بساحل دكالة بعد تراجع الإنتاج الزراعي، كمدينة الدار البيضاء مثلا، رغم قربها من المجال، إضافة إلى كونها أصبحت عاصمة للجهة حيث لا تستقطب إلا 18% من السكان المغادرة لساحل دكالة (الخريطة 4)، ويعود ذلك بالأساس إلى طابع الانتقائية الذي يميز العمل في الأنشطة الحضرية بالمدينة، وما يتطلبه من دراية وتأهيل مهنيين، دون إغفال كلفة العيش في الوسط الحضري.

#### الخريطة (4): توزيع تيارات الهجرة المؤقتة للفئة النشيطة الفلاحية بساحل دكالة



المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على البحث الميداني وخريطة التقسيم الجهوي لسنة 2015. إن التوجه الجديد للعمال الفلاحيين المهاجرين من ساحل دكالة، والمركز على ممارسة أنشطة غير زراعية في مجالات الاستقبال خلافا للفترات السابقة، يعود بالأساس إلى انعكاسات المكننة واعتماد الحيازات الفلاحية للتكنولوجيا خصوصا بالحوض البقلي لسوس، الذي شكل في السابق قبلة للعمال الفلاحيين الوافدين

من الهضاب والسهول الاطلنتية، حيث إن هذه الظاهرة التي اقترنت بتطور نمط الإنتاج الرأسمالي، كانت سببا مباشرا في الاستغناء على نسبة هامة من اليد العاملة الفلاحية التي كانت تقصد سوس، مما جعلهم يقومون بإعادة الهجرة من جديد بتمديد مسارهم نحو الجنوب.

إن تراجع القطاع الفلاحي بساحل دكالة أواخر القرن الماضي، قد تزامن مع بداية تطور القطاع السياحي من خلال النمو التدريجي لبعض الوجهات الشاطئية، وبذلك أسهم هذا القطاع في تنشيط الاقتصاد المحلي عبر إنعاش مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي ترتبط به مباشرة أو بشكل غير مباشر.

### وضعية القطاع السياحي وآثاره المجالية بساحل دكالة

#### 1) طبيعة القطاع السياحي بساحل دكالة

تميز ساحل دكالة بالنشاط السياحي منذ فترة الحماية، حيث ظل يستقطب أعدادا هامة من السياح الأجانب والمحليين، وستزداد وتيرة النشاط السياحي بشكل أكبر خلال العقود الأخيرة، بسبب حركة التمدين السريعة التي عرفها المغرب عموما ودكالة على وجه الخصوص، والتي أدت إلى بروز فئات اجتماعية متوسطة بالمدن والأرياف، وانتشار سلوك استهلاكي معين نتيجة ارتفاع نسبة التعليم وانفتاح المجتمع المغربي، بالإضافة إلى الإشهار الذي أصبح يوجه النمط الاستهلاكي للسكان داخل المجال، ويخلق لديهم حاجيات جديدة تجعلهم يوفرون هامشا من الدخل الأسري للسياحة وقضاء العطلة على شاطئ البحر.

وقد استفاد ساحل دكالة من مجموعة من العوامل التي ساعدت على تطور السياحة الشاطئية، ومنها الظروف الطبيعية الملائمة، والمتمثلة في تعدد الشواطئ الرملية وجودتها، بالإضافة إلى قربها من مراكز وأقطاب حضرية كالدار البيضاء، ومراكش والتجمعات الحضرية الداخلية المعروفة بارتفاع حرارتها صيفا، كسيدي بنور وسطاط وخريكة، والتي يبحث سكانها خلال فصل الصيف عن أماكن مناسبة للاصطياف.

## (2) أية مساهمة للقطاع السياحي في التنمية المحلية؟

يعتبر الطابع الشاطئي الصيفي خاصية أساسية للمنتوج السياحي بساحل دكالة بنسبة 85% من مجموع السياح الذين يتوافدون على المحطات الشاطئية، ويمثل من خلالها السائح الداخلي أهم عنصر على مستوى تشكيلة السياح بهذا المجال وذلك بنسبة 93% من السياح (البحث الميداني، 2016).

إن وتيرة الجذب السياحي والتي تتميز بموسميتها، تشكل من بين العوامل المفسرة لضعف إقبال السائح الداخلي على المؤسسات الفندقية التي لا تتعدى 2% من مجموع السياح؛ وذلك لمجموعة من الاعتبارات أهمها التركيز الزمني والمكاني للطلب على السياحة الشاطئية، مما يجعل ثمن الإقامة مرتفعا بالنسبة لجل السياح المحليين، هذا إضافة إلى العوامل الثقافية التي تدفع السائح الداخلي إلى الإقامة بدور الكراء التي تضمن له ممارسة عاداته وطقوسه اليومية، وتمكنه كذلك من المحافظة على روح المجموعة والطابع العائلي المميز للرحلات السياحية الداخلية في فصل الصيف (البحث الميداني، 2016)..



وتجدر الإشارة إلى أن فئة عريضة من السياح المتوافدين على شواطئ دكالة من مختلف المدن والأقطاب الحضرية الكبرى كمراكش والدار البيضاء، غير محسوبين على الإيواء السياحي، سواء المهيكل منه أو غير المهيكل، ويقدر بنسبة 46% حيث يتوزعون بين العابرين ومن يقيمون عند العائلات والأصدقاء أو بإقامات وظيفية، وبالتالي، فإن هذا الوضع المميز لطبيعة النشاط السياحي بساحل دكالة، يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على وتيرة الاستثمار في القطاع مستقبلاً (البحث الميداني، 2016).

### 3) معوقات التنمية السياحية بساحل دكالة

#### 1.3) الطابع الموسمي وضعف الاستقطاب السياحي

يطغى الطابع الموسمي المتمثل في السياحة الشاطئية على المنتج السياحي المحلي بساحل دكالة جنوب الجديدة، حيث يستقبل طيلة السنة ما مجموعه 7504 سائح يمرون بمختلف وحدات الإيواء السياحي، وهو ما يمثل فقط 5% من السياح بساحل دكالة ككل حيث تهيمن كل من مدينة الجديدة ومحطة مزكان على 95% من الذين يتوافدون على هذا المجال (المندوبية الإقليمية للسياحة بالجديدة، 2017)، مما يترجم ضعف تنوع المنتج السياحي واقتصاره على العرض الشاطئي، وهو ما أثر سلباً على قوة الجذب السياحي، ذلك أن السياح الأجانب بساحل دكالة ككل لا يمثلون إلا 7% من مجموع السياح الوافدين عبر مطار محمد الخامس بالدار البيضاء، الذي لا يفصله عنه سوى 30 دقيقة.

لا يستقطب ساحل دكالة -رغم مؤهلاته السياحية وطول الساحل الذي يغطي الجزء الأكبر من الساحل الجهوي- إلا 16% من مجموع الليالي السياحية بجهة

الدار البيضاء سطات، في حين تهين مدينة الدار البيضاء على 84% من الليالي السياحية (المندوبية الإقليمية للسياحة بالجديدة، 2017)، مما يوضح أن سياحة الأعمال تعتبر أكثر استقطاباً للسائح الأجنبي من السياحة الاجتماعية على المستوى الجهوي، وهو ما يعكس كذلك ضعف تنافسية محطة مزكان في استقطاب هذا النوع من السياحة، سيما وأنها تتبنى بعدا سياحيا مندمجا يلي جميع احتياجات السائح الاجتماعية منها والمهنية.

### 2.3) تعدد الأنظمة العقارية

يعتبر تعدد الأنظمة العقارية أحد المعوقات التي تواجه الإعداد السياحي بساحل دكالة، ويتجلى ذلك في عرقلة عملية تنفيذ الاستراتيجيات والمشاريع السياحية كمشروع "بلادي"، الذي تمت الموافقة على إنجازه سنة 2007 في إطار الملتقى السابع للسياحة، بهدف تشجيع السياحة الداخلية ودمجها في الدينامية التي يعرفها القطاع. ويعد شاطئ سيدي عابد، من بين ثمانية مجالات سياحية على الصعيد الوطني التي تدخل ضمن هذا المخطط، الذي أعدت له مساحة تقدر بـ 40 هكتارا، تمتد بشكل طولي فوق الكثيب الرملي تشرف على أحواض استخراج الملح من الشرق والشاطئ من جهة الغرب (الخريطة 5)، ويدخل هذا المجال ضمن الملك الغابوي، حيث تم تفويته إلى الملك الخاص للدولة سنة 2009 بهدف إحداث المحطة السياحية بمقتضى مرسوم وزاري<sup>1</sup>.

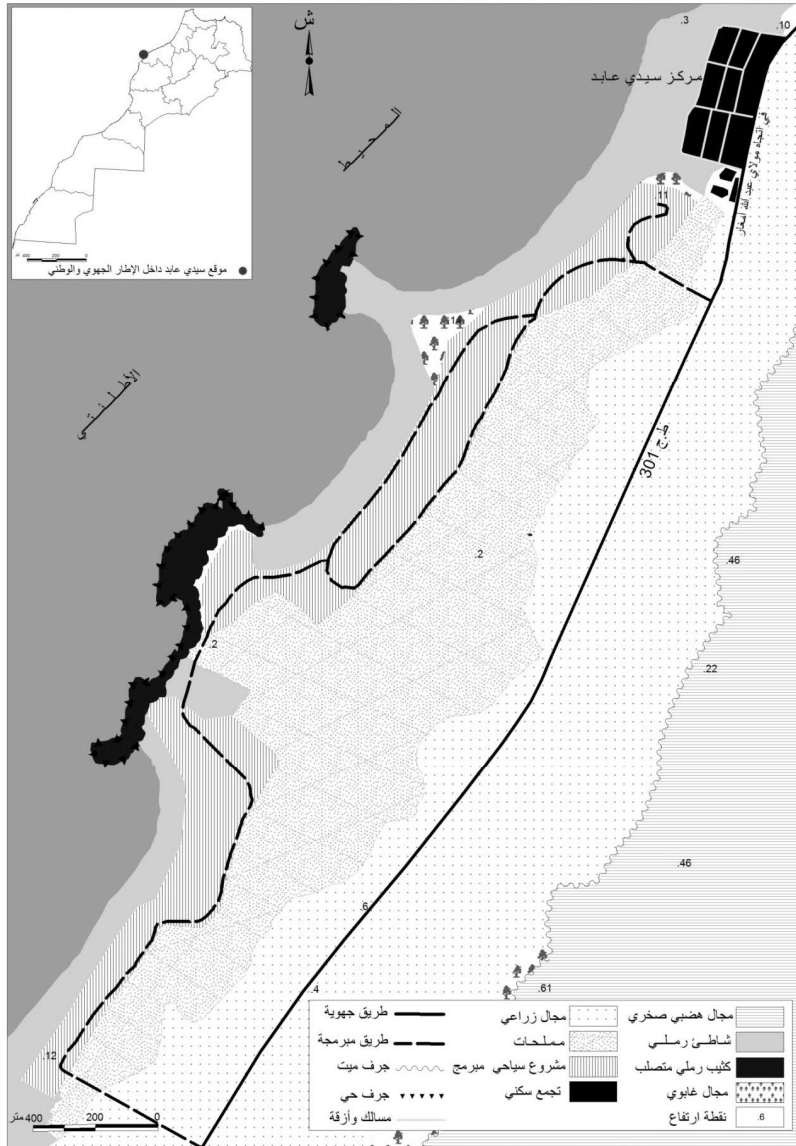
<sup>1</sup> مرسوم رقم 2.09.639 صادر في 10 ذي القعدة 1430 الموافق لـ 29 أكتوبر 2009. المادة الأولى.

لكن بعد عملية التفويت ظهرت مجموعة من "التعرضات العقارية" للساكنة المحلية، يتهمون فيها الدولة بالتراخي على الأملاك الخاصة، مما أدى إلى حدوث مجموعة من النزاعات حول العقار المحدد رغم عدم وجود إثباتات للملكية، مما منع الشركة المكلفة بالمشروع والمتمثلة في المجمع المغربي الكويتي للتنمية من مباشرة الأشغال.

مما يبرز عدم الوضوح الذي يميز عنصر التحديد على مستوى النظام العقاري، بحيث أن طول أمد المشكل العقاري، وعدم وجود صيغ توافقية لطى النزاع، دفعا بالمجمع المغربي الكويتي للتنمية إلى التخلي النهائي عن المشروع، ومطالبة الدولة بالتعويض الناتج عن التأخير والدراسات القبلية المنجزة.

أما فيما يتعلق باختيار مكان إقامة هذا المشروع السياحي، فيبدو أن محدودية الامتداد العرضي للمجال الكثيبي، الذي يبقى محصورا من جهة الشرق بكل من مركز سيدي عابد وأحواض استخراج الملح، بالإضافة إلى وجود الملكيات الزراعية الخاصة على الطريق الجهوية 301 (الخريطة 5)، كلها عوامل تحكمت في جعل التخطيط يتجه نحو المجال الكثيبي بمحاذاة أحواض استخراج الملح.

## الخريطة (5): موقع مخطط بلادي وعلاقته بباقي أشكال استعمال المجال بشاطئ سيدي عابد



المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على مخطط مشروع بلادي بمقياس 1/1000، والخريطة الطبوغرافية سيدي عابد بمقياس 1/25000

قد تشكل العراقيل التي حالت دون تحقيق إنجاز هذا المشروع السياحي، في حد ذاتها عاملاً إيجابياً بتغيير مكان الإنجاز إلى موقع آخر من أراضي الدولة، أو التفاوض مع الخواص بإنجازه على الطريق الجهوية 301 الرابطة بين الجديدة وآسفي، نظراً لما لعامل الموقع من دور كبير في هذا النوع من المشاريع، بدل إقامته بجوار أحواض استخراج الملح التي ستؤثر بشكل سلبي على المنظر العام للمشروع، من خلال حجبها عن الواجهة الطرقية. كما أن الممرات الطرقية التي تؤدي إليه تخترق هذه الأحواض (الخريطة 5)، التي تبقى معظمها عبارة عن سبخات مالحة تمتلئ بالمياه خلال فترة طويلة من السنة وتشكل بذلك مصدراً للتلوث، من هنا يتضح ضعف التنسيق والتخطيط المشترك بين المتدخلين والفاعلين الاقتصاديين.

### 3.3. تركز استهلاك المنتج السياحي

إن تركز الإقامة السياحية في المجالات المستقطبة للسياح كالجديدة والوليدية بصفة أساسية، يجعل المجالات السياحية الأخرى كالحوزية وسيدي بوزيد وسيدي عابد، لا تستفيد من عائدات السياحة، رغم أن شواطئها تشهد توافداً سياحياً هاماً طيلة اليوم، بحيث أن السائح يلبي جل متطلباته الاستهلاكية من مكان إقامته السياحية ليقوم بقضاء يومه بالشواطئ المجاورة، وبالتالي، وينعكس هذا التوزيع غير المتكافئ لعائدات القطاع بين المجالات السياحية بساحل دكالة، بشكل سلبي على التنمية السياحية من خلال تجميد مشاريع التهيئة بشكل عام، والبنية التحتية الموجهة للسياحة بشكل خاص.

## انعكاسات القطاع السياحي على الموارد الطبيعية الساحلية

لا يقتصر تراجع الفرشة المائية بساحل دكالة جنوب مدينة الجديدة على الاستغلال الزراعي فقط، بل أصبحت السياحة منذ نهاية القرن العشرين إحدى الأنشطة المتنافسة على استهلاك الموارد المائية، حيث تستهلك المؤسسات الفندقية ما مجموعه 1800 م<sup>3</sup> في السنة، ويعتبر هذا الرقم في تزايد مستمر بفعل تزايد عدد المؤسسات الفندقية، وتزايد نسبة احتياجها أيضا من المياه كالمساح وملاعب الكولف وغيرها، مما سينعكس بدوره على كمية الاستهلاك الفردي بالنسبة للسائح الواحد مستقبلا والتي ستتجاوز 240 لتر كمتوسط يومي (الجدول 1).

الجدول (1): حجم الاستهلاك السياحي السنوي واليومي من المياه الجوفية بالمتر مكعب

الاستهلاك السنوي واليومي	مجموع السياح	استهلاك القطاع السياحي ب (م <sup>3</sup> )
السنة	7504 سائح * (240 لتر استهلاك يومي للسائح الواحد)	1800 م <sup>3</sup>
اليوم	21 سائح * (240 لتر استهلاك يومي للسائح الواحد)	5,4 م <sup>3</sup>

المصدر: البحث الميداني، 2016

ويشكل هذا الوضع تحديا كبيرا أمام الامكانيات المائية المحدودة لهذه الأوساط في ظل التغيرات المناخية، وتزايد الاستغلال الاقتصادي للموارد المائية.

إن الحجم الإجمالي السنوي من الموارد المائية الذي يستهلكه القطاع السياحي بساحل دكالة، يعتبر قليلا نسبيا مقارنة مع ما يستهلكه القطاع الفلاحي، إلا أنه إذا أضفنا كمية الاستهلاك السياحي إلى كمية الاستهلاك المنزلي التي تبلغ ما

يناهز 2631046 م<sup>3</sup> (الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بالجديدة، 2015)، سيظهر حجم التأثير الذي يمكن أن ينجم عن الاستعمال المنزلي والفندقي للموارد المائية الجوفية، والذي سينعكس بشكل ملحوظ على الموازنة المائية التي أصبحت تسجل حصيلة سلبية، بفعل الحاجيات المائية المتزايدة.

### خاتمة :

إن ارتباط التحويلات الفلاحية بساحل دكالة بعوامل خارجية تتمثل في صادرات المنتجات الفلاحية، قد شكل عاملا محوريا في تراجع منظومة الانتاج الزراعي بوتيرة سريعة، نظرا لشروط التصدير الصعبة التي يفرضها نظام العولة، والتي لم يتمكن معها الفلاح المحلي من ملائمة إنتاجه الفلاحي مع متطلبات النظام الجديد، وقد زاد من تكريس وضعية التراجع هذه محدودية الإمكانيات الفلاحية وتدهور الموارد الطبيعية، مما ترك آثارا مختلفة كتراجع أدوار الاستغلالية الزراعية على المستوى السوسيو اقتصادي، وظهور البوار الزراعي بفعل ارتفاع نسبة الهجرة المغادرة، بالإضافة إلى تعدد الإطار السوسيو مهني للسكان المحلية، والذي يفسر بدوره ضعف قدرة القطاع الفلاحي على تغطية المتطلبات المعيشية.

والأمر نفسه ينطبق على القطاع السياحي، الذي يتميز بعدم الانتظام على المستويين الزمني والمكاني، حيث أدى طابعه الموسمي إلى ضعف مساهمته في التنمية المحلية، كما أن قطاعا حديثا مثل السياحة لا يمكنه تعويض التراجع الناتج عن الفلاحة، ذلك لعدم قدرته على امتصاص كل شرائح المجتمع الريفي، بالإضافة إلى أنه قد يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد المائية إلى جانب الاستغلال الزراعي والنمو الديموغرافي بهذا الوسط الساحلي الذي يتسم بالندرة.

### المراجع باللغة العربية :

-بلقاضي أحمد، 2004. قطاع الخضر والفواكه بسوس ماسة بين إكراهات السوق الوطني وتحديات العولمة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط. 500 ص

-بوشلخة محمد، 2007. أرياف سوس ماسة، التحولات الحديثة والديناميات السوسيوإقليمية، الجزء الثاني، جامعة ابن زهر كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المطبعة والوراقة الوطنية. 338 ص.

-محبي الدين محمد، 1998. الشريط الساحلي الاطلنتي بين التوازن البيئي والخلل، حالة شريط عبدة دكالة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني بالمحمدية، سلسلة الندوات رقم 10. ص 54.39

### إحصاءات وتقارير ونصوص قانونية

-المنندوية الإقليمية للسياحة بالجديدة، معطيات حول السياح الوافدين على مؤسسات الإيواء السياحي بجهة الدار البيضاء سطات سنة 2017، 2017.

-المنندوية الإقليمية للسياحة بالجديدة، التقرير السنوي الخاص بالسياح الوافدين على مختلف مؤسسات الإيواء السياحي لسنة 2017، 2017. 5 صفحات.

-الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بالجديدة، 2015، التقرير السنوي حول الاستهلاك المنزلي من المياه بالمتر مكعب إقليمي الجديدة وسيدي بنور سنة 2015. 31 صفحة

-مرسوم رقم 2.09.639 صادر في 10 ذي القعدة 1430 الموافق ل 29 أكتوبر 2009. المادة الأولى. والمتعلق بإحداث مشروع بلادي لتنمية السياحة الداخلية بشاطئ سيدي عابد.



## خرائط وصور جوية

- الخرائط الطبوغرافية سيدي عابد ومولاي عبد الله أمغار بمقياس 1/25000.
- الخريطة الطبوغرافية الوليدية سيدي موسى بمقياس 1/50000.
- الخريطة الطبوغرافية الوليدية كاب كانتن بمقياس 1/50000.
- الخريطة الجيولوجية الوليدية سيدي موسى بمقياس 1/50000.
- صور القمر الاصطناعي لساحل دكالة لسنوات 1984 و 1986 و 1996 و 2006 و 2016.
- خريطة التقسيم الجهوي لسنة 2015 بمقياس 1/1200000.

## المراجع باللغة الفرنسية

- JAMAL A, 2000. Croissance Démographique et Mutations Agraires Dans le Sahel des Doukkala, Thèse de Doctorat D'état en Géographie, Université Chouaib Doukkala, Faculté des Lettres et Sciences Humaines el Jadida.
- KAID RASSOU K, 2009. Etude des Interactions Entre les Eaux Souterraines et les Eaux de Surface dans le Bassin Côtier de Oualidia, Thèse de Doctorat, Université Cadi Ayyad, Faculté des Sciences Semlalia Marakech.
- MAANAN M, 2013. Impact des Changements de l'Occupation des Sols sur l'Etat de l'Environnement dans des Ecosystèmes Côtiers : cas des Lagunes d'Oualidia et de Moulay Bousselham (Façade Atlantique Marocaine), Thèse Doctorat en Géologie, Université Chouaib Doukkali, el Jadida. 172 p.
- MOUABID J, 2002. l'Espace Littoral entre el Jadida et Safi : Développement des Activités Economiques et Conséquences Ecologiques, Thèse de Doctorat en Géographie, Université Michel de Montaigne-Bordeaux III, France. 364p.
- Ministère de l'intérieur, Direction Générale des Collectivités Locales, La Région de Casablanca-Settat, Monographie Générale, 2015, 52p.
- ORMVASM, Liste des Investisseurs Agricoles Etrangers au Souss massa et les cultures Pratiquées entre 1979 et 2011, 2017